جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة

السنة الجامعية :2025–2026

السنة الثانية علوم اقتصادية (السداسي الرابع)

مادة: الاقتصاد الدولي

أستاذ المادة: د.هبول محمد

المحاضرة رقم 02: النظريات المفسرة للتبادل الدولي (الكلاسيك والنيوكلاسيك)

تمهيد

يُعد التبادل الدولي من أهم مظاهر العلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ يسمح بتبادل السلع والخدمات وتحقيق منافع اقتصادية مشتركة. وقد حاول الاقتصاديون تفسير أسباب قيام التجارة الدولية والعوامل التي تحدد اتجاهاتها ومكاسبها.

وقد ظهرت عدة نظريات اقتصادية لتفسير التبادل الدولي، بدءًا من **المذهب التجاري** الذي ركز على تراكم المعادن النفيسة، ثم **النظريات الكلاسيكية** التي أبرزت دور التخصص والتكاليف الإنتاجية، وصولًا إلى **التفسيرات النيوكلاسيكية** التي اهتمت بدور الطلب في تحديد شروط التبادل الدولي.

أولاً: المذهب التجاري (المركنتيلي)

كان المذهب التجاري هو الفكر الاقتصادي السائد حتى نهاية القرن الثامن عشر.

–أهم أفكاره

- ثروة الدولة تقاس بكمية **الذهب والفضة** التي تمتلكها.
- التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية للحصول على هذه المعادن.
- الهدف الرئيسي لسياسة التجارة الخارجية هو **تحقيق فائض في الميزان التجاري** (زيادة الصادرات على الواردات)
- ضرورة **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي** وخاصة في التجارة الخارجية.

–وسائل تحقيق فائض الميزان التجاري

- فرض **الرسوم الجمركية** على الواردات.
- فرض **حصص أو قيود على الاستيراد.**
- تقديم **إعانات للصادرات.**

–أهم الانتقادات

- ثروة الدولة لا تقتصر على المعادن النفيسة بل تشمل **الإنتاج والموارد الطبيعية.**
- أدى تدخل الدولة المفرط إلى **عرقلة تطور الاقتصاد.**

- ركز على مصالح التجار والصناعيين أكثر من المصلحة العامة.
- تجاهل فوائد **التجارة الحرة**.

ثانياً: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية

مثلت المدرسة الكلاسيكية بداية التحليل العلمي للتجارة الدولية، حيث انتقدت أفكار المذهب التجاري وأكدت أن التجارة الدولية تحقق **منافع متبادلة لجميع الدول**.

وقد ركزت هذه المدرسة على ثلاثة محاور رئيسية:

1. تفسير أسباب قيام التجارة الدولية.
2. تحديد شروط التبادل التجاري.
3. تفسير كيفية تحقيق التوازن في العلاقات التجارية الدولية.

-أهم نظرياتها:

1- نظرية التكاليف المطلقة (آدم سميث – (1723–1790))

قدم **آدم سميث** فكرة أن التجارة الدولية تقوم على **اختلاف التكاليف المطلقة بين الدول**.

-**الفكرة الأساسية:** تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها **بتكلفة أقل من الدول الأخرى**.

وبالتالي:

- تصدر الدولة السلع التي تمتلك فيها **ميزة مطلقة**.
- وتستورد السلع التي تكون تكلفة إنتاجها **مرتفعة محليًا**.

ويُعدّ المثال الكلاسيكي المتعلّق بتبادل النبيذ والنسيج بين إنجلترا والبرتغال من أشهر التطبيقات التوضيحية لهذه النظرية، كما سيتم عرضه فيما يلي:

جدول رقم 2-1: التكاليف المطلقة والتجارة الدولية

الدولة / السلعة	النبيذ	النسيج
البرتغال	2 س ع	8 س ع
انجلترا	3 س ع	5 س ع

ملاحظة: تكاليف الإنتاج المطلقة بين إنجلترا والبرتغال مقدرة بساعات العمل بين البلدين.

من خلال هذا المثال، يبدوا أن تكلفة النسيج في انجلترا أقل من البرتغال (لان انتاج وحدة واحدة يتطلب 5 ساعات عمل في إنجلترا بينما يحتاج ساعات عمل اكبر في البرتغال ما مقداره 8 س ع)، ويقال في هذه الحالة أن انجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج النسيج، ومن جهة أخرى فإن تكلفة النبيذ في البرتغال أقل من تكلفته في انجلترا، فيقال أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج النبيذ.

وعلى هذا الأساس، وحسب قول "آدم سميت"، سوف تتخصص إنجلترا في انتاج وتصدير النسيج مقابل استيراد النبيذ من البرتغال(عوض انتاجه محليا)، بينما تتخصص البرتغال في انتاج وتصدير النبيذ وفي المقابل استيراد النسيج من إنجلترا (عوض انتاجه محليا). كما ان قيام التجارة الخارجية بين هذين البلدين في هذه الحالة يؤدي الى تحقيق منافع اكثر للدولتين مقارنة بالوضعية قبل قيام التجارة بينهما، بسبب تحقيق وفورات في كميات العمل التي سيتم تحويلها لزيادة الإنتاج في السلع الأخرى.

غير أن هذا التحليل يثير تساؤلًا جوهريًا، يتمثّل في :ماذا لو تمتعت إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين معًا؟ وهل يمكن في هذه الحالة قيام تجارة دولية بين البلدين، وما طبيعة المنافع التي قد يجنيها كل طرف؟ وهو التساؤل الذي مهّد لاحقًا لظهور نظرية الميزة النسبية عند ديفيد ريكاردو.

أهم الانتقادات

- النظرية مبسطة للغاية.
- لا تفسر قيام التجارة إذا كانت دولة ما أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع.
- تعتمد على عنصر **العمل فقط** في تحديد التكاليف.

2-نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ريكاردو – (1772–1823))

جاء **ديفيد ريكاردو** لتطوير نظرية آدم سميث من خلال مفهوم **الميزة النسبية.**

ميّز ريكاردو بين نوعين من التكاليف. يتمثل النوع الأول في **التكاليف المطلقة،** وهي مقدار النفقات المنفقة على إنتاج سلعة معينة، معبّرًا عنها بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها. أما النوع الثاني فهو **التكاليف النسبية (أو المقارنة)**، ويقصد بها تكلفة إنتاج سلعة ما مقارنة بتكلفة إنتاج سلعة أخرى داخل البلد نفسه. وبناءً على هذا التمييز، خلص ريكاردو إلى أن قيام التجارة الدولية لا يتوقف على اختلاف التكاليف المطلقة بين الدول، وإنما ينشأ أساسًا عن **اختلاف التكاليف النسبية** لإنتاج السلع.

-**الفكرة الأساسية:** التجارة الدولية لا تعتمد على التكاليف المطلقة فقط، بل على **التكاليف النسبية أو المقارنة.**

أي أن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي يكون **تكلفة إنتاجها النسبية أقل** مقارنة بالسلع الأخرى داخل الدولة.

-أهم نتائج النظرية

- يمكن للتجارة الدولية أن تقوم حتى لو كانت دولة ما أكثر كفاءة في إنتاج جميع السلع.
- التخصص الدولي يؤدي إلى **زيادة الإنتاج العالمي.**
- جميع الدول يمكن أن تحقق **مكاسب من التجارة الدولية.**

ولتوضيح فكرته، افترض ريكاردو وجود دولتين هما **إنجلترا والبرتغال،** تنتجان سلعتين هما **النبيذ والنسيج،** بحيث تُقاس نفقات إنتاج الوحدة الواحدة من كل سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة، كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم 2-2: التكاليف النسبية وقيام التجارة الدولية

الدولة / السلعة	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 س ع	90 س ع
انجلترا	120 س ع	100 س ع

بالعودة الى مبدأ التكاليف المطلقة لقيام التجارة الخارجية بين الدول (آدم سميث)، فإن البرتغال تمتلك تكاليف مطلقة منخفضة في كلتا السلعتين مقارنة بإنجلترا وعليه تتخصص البرتغال في انتاج وتصدير السلعتين بينما إنجلترا لا يمكنها التخصص في الإنتاج وانما الاستيراد فقط.

بينما يرى دفيد ريكاردو، أنه ولقيام التجارة الخارجية لابد من المقارنة بين التكاليف النسبية للسلع وليس المطلقة، والتي يمكن توضيحها بطريقتين: (جلطي، 2021-2022)

أولا-طريقة التبادل السلعي: وفيها تتم مقارنة تكلفة انتاج كل سلعة بالنسبة للسلعة الأخرى في نفس الدولة مع دولة أخرى

أ-التكلفة النسبية لسلعة النبيذ مقارنة بالنسيج:

1-البرتغال:

-التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ/ التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج = 90/80=0.89 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل تكلفة انتاج 0.89 وحدة من النسيج).

2-إنجلترا:

-التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ / التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج = 100/120= 1.2 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل تكلفة انتاج 1.2 وحدة من النسيج).

وعليه نجد، أن تكلفة انتاج النبيذ بالنسبة الى النسيج في البرتغال اقل منها في إنجلترا (0.89<1.2)، ومن ثم يكون من مصلحة البرتغال ان تتخصص في انتاج النبيذ لأنها تنتجه بتكلفة نسبية اقل من انجلترا.

ب-التكلفة النسبية لسلعة النسيج مقارنة بالنبيذ:

1-البرتغال:

-التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج/ التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ = 80/90=1.125 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النسيج تعادل تكلفة انتاج 1.125 وحدة من النبيذ).

2-إنجلترا:

-التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج / التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ = 120/100= 0.83 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النسيج تعادل تكلفة انتاج 0.83 وحدة من النبيذ).

وعليه نجد، أن تكلفة انتاج النسيج بالنسبة الى النبيذ في انجلترا اقل منها في البرتغال (0.83< 1.125)، ومن ثم يكون من مصلحة انجلترا ان تتخصص في انتاج النسيج لأنها تنتجه بتكلفة نسبية اقل من البرتغال.

جدول رقم 2–3: إمكانية قيام التجارة ومجالات التخصص بين البرتغال وانجلترا

(طريقة التبادل السلعي)

الدولة / السلعة	تكلفة النبيذ بالنسبة للنسيج	تكلفة النسيج بالنسبة للنبيذ
البرتغال	80 /90=0.89 س ع بمعنى: 1 نبيذ = 0.89 نسيج	90 /80=1.125 س ع بمعنى: 1 نسيج = 1.125 نبيذ
انجلترا	120 /100 = 1.2 س ع بمعنى: 1 نبيذ = 1.2 نسيج	100 /120 = 0.83 س ع بمعنى: 1 نسيج = 0.83 نبيذ

ثانيا–طريقة التبادل الجغرافي: وفيها تتم مقارنة التكلفة الإنتاج النسبية لنفس السلعة بين الدولتين مع تكلفة الإنتاج النسبية للسلعة الأخرى بين الدولتين.

*التكلفة النسبية لإنتاج (النبيذ، النسيج) في البرتغال:

–التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ (البرتغال)/ التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ (انجلترا)= 80/120=0.67 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال تعادل تكلفة انتاج 0.67 وحدة من النبيذ في انجلترا)

– التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج (البرتغال)/ التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج (انجلترا)= 90/100=0.9 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النسيج في البرتغال تعادل تكلفة انتاج 0.9 وحدة من النسيج في انجلترا).

وبمقارنة النسبتين، يتضح أنه من مصلحة البرتغال ان تتخصص في انتاج النبيذ، لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالنسيج (0.67<0.9).

* التكلفة النسبية لإنتاج (النبيذ، النسيج) في انجلترا:

–التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ (انجلترا)/ التكلفة المطلقة لإنتاج النبيذ (البرتغال)= 120/80=1.5 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النبيذ في انجلترا تعادل تكلفة انتاج 1.5 وحدة من النبيذ في البرتغال).

– التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج (انجلترا)/ التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج (البرتغال)= 100/90=1.11 (أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من النسيج في انجلترا تعادل تكلفة انتاج 1.11 وحدة من النسيج في البرتغال).

وبمقارنة النسبتين، يتضح أنه من مصلحة انجلترا ان تتخصص في انتاج النسيج، لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالنبيذ (1.11<1.5).

جدول رقم 2-4: إمكانية قيام التجارة ومجالات التخصص بين البرتغال وانجلترا (طريقة التبادل الجغرافي)

الدولة / السلعة	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 /120= 0.67 س ع بمعنى: 1 نبيذ في البرتغال= 0.67 نبيذ في انجلترا	90 /100= 0.9 س ع بمعنى: 1 نسيج في البرتغال= 0.67 نسيج في انجلترا
انجلترا	120 /80= 1.5 س ع بمعنى: 1 نبيذ في انجلترا= 1.5 نبيذ في البرتغال	90/100= 1.1 س ع بمعنى: 1 نسيج في انجلترا= 1.1 نبيذ في البرتغال

مما سبق وبحسب ريكاردوا، سوف يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في انتاج النبيذ واستيراد النسيج من إنجلترا، كما انه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في انتاج النسيج واستيراد النبيذ من البرتغال، وفقا لمبدأ التكاليف النسبية وليس المطلقة في التجارة الخارجية.

فحتى وإذا كانت البرتغال تنتج النسيج بتكاليف مطلقة منخفضة عنها في إنجلترا فمن مصلحتها استيراده افضل لان تكلفته النسبية مرتفعة مقارنة بالتكلفة النسبية لانتاج النبيذ. ويرى ريكاردو، أنه وفي حال قيام التجارة الخارجية بين الدولتين السابقتين وفق المنطق السابق، سينتج مايلي:

-تهمل البرتغال انتاج المنسوجات، وتتخصص في انتاج النبيذ، وينجم عن ذلك: مبادلة وحدة من النبيذ تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من المنسوجات كانت ستكلفها 90 ساعة عمل لو بقيت تنتجها بنفسها محليا وتربح بذلك 10 ساعات.

-تهمل انجلترا انتاج النبيذ، وتتخصص في انتاج المنسوجات، وينجم عن ذلك مبادلة وحدة من النسيج تكلفها 100 ساعة عمل بوحدة من الأرز كانت ستكلفها 120 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا وبذلك تربح 20 ساعة عمل.

3- نظرية القيم الدولية أو الطلب المتبادل (جون ستيوارت ميل – 1848)

حاول **جون ستيوارت ميل** تفسير كيفية تحديد **نسبة التبادل الدولي بين السلع.**

الفكرة الأساسية: لا تتحدد شروط التبادل الدولي بالتكاليف الإنتاجية فقط، بل تتحدد أيضًا وفق **الطلب المتبادل بين الدول.** ويكون معدل التبادل التوازني هو ذلك المعدل الذي يحقق تساوي قيمة الصادرات مع الواردات لكل من الدولتين، وبذلك يتحقق التوازن في التجارة الدولية. وقد أوضح ميل أن معدل التبادل الدولي ينحصر بين حدّين: الحد الأدنى يتمثل في معدل التبادل الداخلي في إحدى الدولتين، والحد الأعلى يتمثل في معدل التبادل الداخلي في الدولة الأخرى، على أن يتحدد كل معدل تبادل داخلي وفق نسبة تكلفة إنتاج سلعة ما إلى

تكلفة إنتاج سلعة أخرى داخل الدولة نفسها. ولا يتحقق التوازن إلا عند معدل واحد فقط، أما أي معدل آخر فيؤدي إلى فائض تجاري لدى إحدى الدول وعجز لدى الأخرى.

وحسب مثالنا السابق، فإن معدل التبادل التوازني يكون محصور بين معدلات التبادل الداخلية لكل من البرتغال وانجلترا حول سلعتي النبيذ والنسيج كالتالي:

جدول رقم 2-5: معدل التوازن في التبادل التجاري

الدولة / السلعة	النبيذ	النسيج
البرتغال	0.89 (الحد الأدنى)	1.125 (الحد الاعلى)
انجلترا	1.2 (الحد الاعلى)	0.83 (الحد الأدنى)

وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا وكلما ابتعد معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية كبيرا.

فضلا عن ذلك وبحسب "ميل" فإن توزيع المكاسب والمنافع من قيام التجارة الخارجية بين الدولتين، يتحدد بعاملين رئيسيين، هما: قوة الطلب، ومرونة الطلب.

العوامل المحددة لنسبة التبادل: وهما

1-قوة الطلب: كلما زاد طلب دولة ما على سلعة دولة أخرى، زادت مكاسب الدولة المصدرة.

2-مرونة الطلب: الدولة التي يكون طلبها على السلع الأجنبية **أقل مرونة** تحقق مكاسب أكبر من التجارة الدولية.

-التوازن في التجارة الدولية يتحقق التوازن عندما: **قيمة الصادرات = قيمة الواردات**

-أهم النتائج:

- مكاسب التجارة الدولية لا تتوزع بالتساوي بين الدول.
- الدول التي تنتج سلعًا ذات طلب عالمي مرتفع تحقق مكاسب أكبر.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

- تعتمد على فرضيات غير واقعية مثل **التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.**
- تعتبر **العمل** العنصر الوحيد في الإنتاج.
- تتجاهل تكاليف النقل والرسوم الجمركية.
- تهمل دور التكنولوجيا ورأس المال.
- لا تأخذ في الاعتبار الفروق في القوة الاقتصادية بين الدول.

ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية

استمرت النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية لفترة طويلة دون تغييرات جوهرية، رغم بعض الإسهامات التي قدمها اقتصاديون مثل هابرلر وليونتيف. غير أن التطور الحقيقي ظهر مع الاقتصادي **بيرتل أولين** الذي عمّم أفكار **إيلي هكشر** وبلور إطارًا نظريًا جديدًا يهدف إلى تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، وطبيعة المكاسب المتحققة منها، وكيفية تحقيق التوازن في العلاقات التجارية بين الدول. وتندرج هذه الإسهامات ضمن ما يُعرف بـــ **النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية**.

1-نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر)

طوّر **غوتفريد هابرلر** التحليل الريكاردي للتجارة الدولية، حيث حافظ على فكرة **الميزة النسبية** كأساس للتبادل الدولي، لكنه استبدل قياس تكاليف الإنتاج بوحدات العمل بمفهوم أكثر شمولًا هو **تكلفة الفرصة البديلة**.

وتقوم هذه النظرية على أن الموارد المستخدمة في إنتاج سلعة معينة كان يمكن استخدامها لإنتاج سلع أخرى، وبالتالي فإن كمية السلع التي يتم التخلي عنها تمثل **تكلفة الفرصة البديلة** لإنتاج السلعة المختارة. وبناءً على ذلك، تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها أقل مقارنة بالسلع الأخرى.

ولشرح هذا المفهوم استخدم هابرلر **منحنى إمكانات الإنتاج** الذي يبين مختلف التوليفات الممكنة لإنتاج سلعتين باستخدام نفس الموارد المتاحة. ويعكس شكل هذا المنحنى مبدأ **التضحية المتزايدة**، حيث ترتفع تكلفة الفرصة البديلة كلما توسع الاقتصاد في إنتاج سلعة معينة.

وتنشأ التجارة الدولية عندما تختلف **الأسعار النسبية للسلع بين الدول**، ويحدد معدل التبادل الدولي وفقًا لقوى العرض والطلب المتبادل بين الدول.

ورغم أهمية إسهام هابرلر في تطوير نظرية التجارة الدولية، إلا أن تحليله لم يفسر بشكل كامل أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، كما أن اعتماده الجزئي على المقاييس العينية يقلل من واقعية تحليله لأن التبادل الدولي يتم فعليًا على أساس **الأسعار النقدية**.

مثال: نفترض وجود **دولة واحدة** تستخدم **كمية ثابتة من عناصر الإنتاج**)عمل + رأس مال) لإنتاج **سلعتين فقط:**

- السلعة (أ): **النسيج**
- السلعة (ب): **القمح**

1-جدول إمكانات الإنتاج:

جدول رقم 2-6: إمكانات الانتاج

التوليفة	القمح (وحدة)	النسيج (وحدة)
A	100	**0**
B	90	**10**
C	70	**20**
D	40	**30**
E	0	**40**

يمثّل هذا الجدول **منحنى إمكانات الإنتاج**، أي جميع التوليفات الممكنة لإنتاج النسيج والقمح باستخدام نفس الموارد.

2- حساب تكلفة الفرصة البديلة:

-عند الانتقال من التوليفة **Aإلى B** ، تؤدي زيادة إنتاج النسيج بمقدار 10 وحدات إلى التضحية بـــ10 وحدات من القمح، وبذلك تبلغ **تكلفة الفرصة البديلة** وحدة واحدة من القمح لكل وحدة نسيج.

-أما عند الانتقال من التوليفة **Cإلى D** ، فإن زيادة إنتاج النسيج بمقدار 10 وحدات تستلزم التخلي عن 30 وحدة من القمح، أي أن تكلفة الفرصة البديلة ترتفع إلى ثلاث وحدات من القمح لكل وحدة نسيج. ويُلاحظ من ذلك أن **تكلفة الفرصة البديلة متزايدة**، وهو ما يفسّر **الانحناء المقعّر** لمنحنى إمكانات الإنتاج.

3- تفسير النتائج وفق نظرية هابرلر

تُظهر النتائج أن تكلفة إنتاج النسيج ترتفع كلما توسّع الاقتصاد في إنتاجه، وهو ما يعكس مبدأ التضحية المتزايدة. ووفقًا لنظرية **تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر**، تميل الدولة إلى التخصّص في إنتاج السلعة التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها أقل نسبيًا. فإذا كان **السعر الدولي للنسيج أعلى نسبيا من سعر القمح**، فإن الدولة تتجه إلى التخصّص في إنتاج النسيج وتصديره، مقابل استيراد القمح. وبذلك تنشأ التجارة الدولية نتيجة **اختلاف الأسعار النسبية** بين الدول، لا نتيجة اختلاف عنصر العمل وحده كما افترض التحليل الريكاردي.

4-الربط بالتجارة الدولية

إذا وُجدت دولة أخرى تتمتع **بتكلفة فرصة بديلة أقل في إنتاج القمح**، فإن نمط التخصّص الدولي يكون على النحو الآتي: تتخصّص الدولة الأولى في إنتاج النسيج، بينما تتخصّص الدولة الثانية في إنتاج القمح، ويتم التبادل التجاري بينهما بما يحقق **مكاسب متبادلة** للطرفين.

وكخلاصة: تُبرز منحنيات إمكانات الإنتاج مفهوم **الاختيار والتضحية** في استخدام الموارد النادرة، كما تبيّن أن نظرية هابرلر تفسّر قيام التجارة الدولية على أساس **تكلفة الفرصة البديلة والأسعار النسبية** .ويوضح هذا المثال بجلاء أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن ينتج جميع السلع بكفاءة عالية في الوقت نفسه، الأمر الذي يجعل **التخصّص والتبادل الدولي** ضرورة اقتصادية.

شكل رقم 2-1: منحنى إمكانات الانتاج

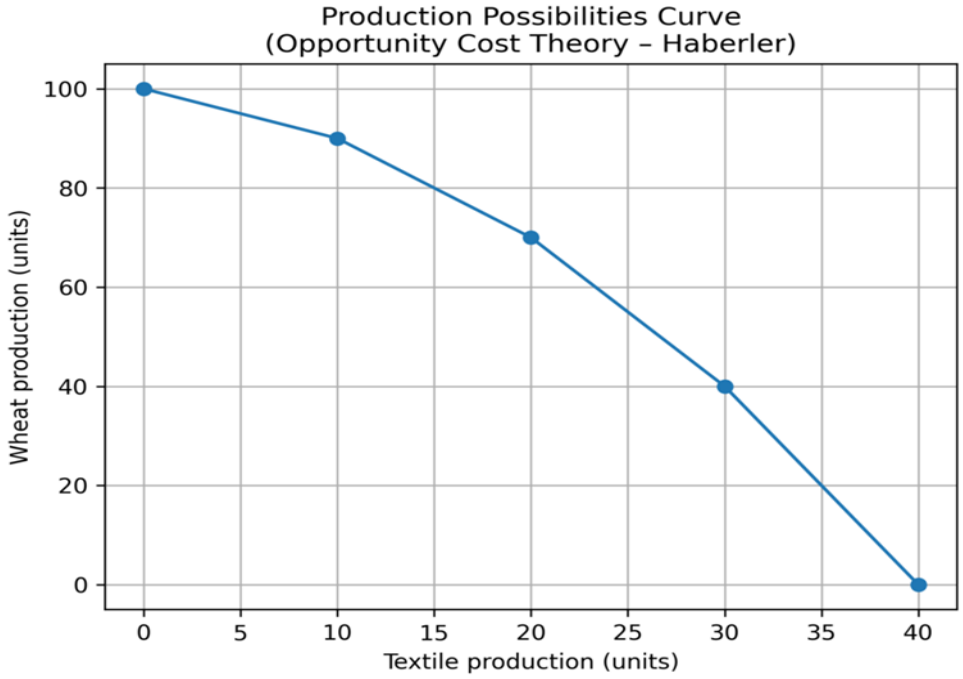

2-نظرية وفرة عناصر الإنتاج (هكشر-أولين)(H-O)

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصاديين السويديين **إيلي هكشر** وتلميذه **بيرتل أولين**، وتعد من أهم النظريات النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الدولية.

وتقوم هذه النظرية على فكرة أن **اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع أساسًا إلى اختلاف وفرة عناصر الإنتاج** مثل العمل ورأس المال. فالدولة التي يتوافر لديها عنصر معين بكثرة تميل إلى التخصص في إنتاج السلع التي تستخدم هذا العنصر بكثافة.

فعلى سبيل المثال:

- الدولة الغنية بالعمل تتخصص في إنتاج **السلع كثيفة العمل** مثل الملابس.
- الدولة الغنية برأس المال تتخصص في إنتاج **السلع كثيفة رأس المال** مثل الآلات.

وبذلك تنشأ التجارة الدولية نتيجة اختلاف **الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج** بين الدول، ويحقق هذا التخصص مكاسب متبادلة من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

ولا تحصر نظرية هكشر-أولين مصدر الميزة النسبية في عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج فحسب، بل تشير كذلك إلى أهمية **اختلاف أساليب المزج بين عناصر الإنتاج**، أو ما يعرف بـــ **الفن الإنتاجي**، في تحقيق مستويات إنتاج أكثر كفاءة، وهو ما ينعكس على تكاليف الإنتاج والأسعار النسبية للسلع.

كما يرى أنصار هذه النظرية أنه حتى في حالة **تساوي الدول تمامًا في وفرة عناصر الإنتاج**، فإن التجارة الدولية قد تقوم بينها طالما وُجد **اختلاف في أسعار السلع المنتجة**، وهو اختلاف يُعزى إلى تباين أسعار عناصر الإنتاج نفسها، الناتج عن اختلاف **الطلب عليها** بين الدول، بسبب عوامل مثل تفاوت **مستويات الدخل**، و**أذواق المستهلكين**، وأنماط الاستهلاك

وقد افترضت النظرية مجموعة من الشروط المبسطة مثل:

- وجود دولتين وسلعتين وعنصري إنتاج (العمل ورأس المال)
- تشابه التكنولوجيا بين الدول.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم انتقالها بين الدول.
- غياب تكاليف النقل والعوائق التجارية.
- سيادة المنافسة التامة.

3-لغز ليونتيف

حاول الاقتصادي **فاسيلي ليونتيف** اختبار صحة نظرية هكشر-أولين من خلال دراسة الاقتصاد الأمريكي. وبما أن الولايات المتحدة تعد دولة غنية برأس المال، فقد توقعت النظرية أن تتخصص في تصدير السلع **كثيفة رأس المال.**

ولتحقيق هذا الهدف، قام ليونتيف ببناء **نموذج إحصائي** يعتمد على جداول **المدخلات والمخرجات** للاقتصاد الأمريكي، مستخدمًا بيانات سنة 1947، وقد سعى من خلال هذا النموذج إلى تقدير كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج وتصدير سلع بقيمة **مليون دولار واحد**، وكذلك تلك المطلوبة لإنتاج سلع بديلة تستورد بالقيمة نفسها. وأسفرت نتائج هذا التحليل عن مخرجات جاءت على النحو الآتي:

جدول رقم 2-7: التنبؤ بالاحتياجات من رأس المال والعمل

لكل مليون دولار من صادرات (و.م.أ) ومن السلع المنافسة للواردات

العنصر الإنتاجي/ التجارة الخارجية	الصادرات	الواردات (المنافسة)
رأس المال (دولار)	2.550.780	3.091.339
العمل (عدد العمال في السنة)	182.313	170.004
رأس المال لكل عامل (ألف دولار)	14	18

غير أن نتائج دراسته (باستخدام بيانات عام 1947) أظهرت أن الصادرات الأمريكية كانت كثيفة العمل أكثر من كونها كثيفة رأس المال، بينما كانت الواردات الأمريكية أكثر كثافة في رأس المال. وقد عُرف هذا التناقض باسم لغز ليونتيف.

وقد فسّر ليونتيف هذه النتيجة بارتفاع **إنتاجية العامل الأمريكي** نتيجة التعليم والتدريب والتنظيم الجيد للعمل، مما جعل السلع كثيفة العمل أقل تكلفة نسبيًا في الولايات المتحدة.

إلا أن هذا التفسير تعرّض لعدة انتقادات، من أهمها:

- اعتماد التحليل على عنصرين فقط (العمل ورأس المال) وإهمال عناصر أخرى مثل الموارد الطبيعية.
- تجاهل دور **رأس المال البشري.**

- اختلاف التقنيات الإنتاجية بين الدول.
- استخدام بيانات سنة غير طبيعية للتجارة الدولية (1947 بعد الحرب العالمية الثانية.(

ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أن ما يسمى لغز ليونتيف يعود إلى **عيوب منهجية في الاختبار** أكثر من كونه دحضًا لنظرية هكشر–أولين.

4–نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج (هكشر – أولين – صامويلسون) (H-O-S)

تعد هذه النظرية امتدادًا لنظرية هكشر–أولين، حيث تفترض أن التجارة الدولية يمكن أن تؤدي إلى **تقارب أسعار عناصر الإنتاج بين الدول.**

ففي البداية يكون سعر العنصر المتوافر بكثرة منخفضًا داخل الدولة، لكن مع التخصص والتجارة الدولية يزداد الطلب على هذا العنصر، مما يؤدي إلى ارتفاع سعره تدريجيًا. وفي المقابل ينخفض سعر العنصر النادر نتيجة انخفاض الطلب عليه.

ومع استمرار هذه العملية يمكن أن تتقارب أسعار عناصر الإنتاج بين الدول حتى دون انتقال هذه العناصر عبر الحدود، وهو ما يعني أن التجارة الدولية تسهم في **تقليص الفوارق الاقتصادية بين الدول.**

جدول رقم 2–8: مقارنة بين النظرية الكلاسيكية ونظرية "هيكشر–أولين"

النظرية الكلاسيكية	نظرية "هيكشر–أولين"
حصر تكلفة الإنتاج في عنصر العمل	تكلفة الإنتاج تعتمد على جميع عناصر الانتاج
عدم القدرة على تفسير أسباب إختلاف التكاليف النسبية	اختلاف التكاليف النسبية يرجع الى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج داخل البلد
التجارة الخارجية امتداد للتجارة الداخلية	التجارة الخارجية تنفصل تماما عن التجارة الداخلية

أهم الانتقادات لنظرية وفرة عناصر الإنتاج

- اعتمادها على فروض مبسطة بعيدة عن الواقع.
- إهمال دور التقدم التكنولوجي في تحديد الميزة النسبية.
- نتائج اختبار ليونتيف التي خالفت تنبؤات النظرية.
- تركيزها على جانب العرض وإهمال دور الطلب.
- افتراض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- تجاهل اختلاف جودة عناصر الإنتاج مثل المهارات والتعليم.
- عدم قدرتها على تفسير **التجارة داخل الصناعة** بين الدول المتشابهة اقتصاديًا.